٤٤/١٩٤ ـ تخطيط البرامج

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٧/٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٣٨/٢٢٧ ألف وباء المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٤١/٢١٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/٢١٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/٢١٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د ـ ٦٠) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ و ١٩٨٨/٧٧ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وإذ تحيط علماً بقرارات المجلس ١٩٨٩/٩٧ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و ١٩٨٩/١٠٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و ١٩٨٩/١١٤ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين [٦٤] والأجزاء ذات الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٩ [٦٥] ،

وقد نظرت أيضاً في تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية [٦٦] ،

وقد نظرت كذلك في التقارير التي قدمها الأمين العام بشأن جميع جوانب تحديد الأولويات في المخططات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة [٦٧] ، وبشأن البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية [٦٨] ، وبشأن الرصد والتقييم ومعلومات الإدارة [٦٩] ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية وجود نهج ملائم لإجراء المشاورات فيما بين الهيئات الوظيفية والقطاعية والإقليمية بشأن عملية التخطيط والبرمجة والميزنة ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد أهمية تحديد الأولويات كجزء لا يتجزأ من عملية التخطيط والبرمجة والميزنة ،

وإذ تشدد على أهمية وجود منهجية يُعتمد عليها لرصد أداء البرامج ،

وإذ تؤكد أهمية التقييم من أجل القيام ، بصورة منظمة وموضوعية ، بتحديد مدى ملاءمة البرامج والأنشطة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها نسبة إلى أهدافها ،

وإذ تعترف بأنه ينبغي للتنسيق أن يستهدف إحراز درجة أعلى من التوافق والتكامل المتبادل فيما بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ،

وإذ تعترف أيضاً بما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من دور تنسيقي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية وظيفتي البرمجة والتنسيق داخل الأمم المتحدة اللتين تقوم بهما لجنة البرنامج والتنسيق ، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التخطيط والبرمجة والتنسيق ،

وإذ تحيط علماً بما تؤديه لجنة التنسيق الإدارية من دور تنسيقي على مستوى الأمانات ،

وإذ تؤكد من جديد ، في هذا الصدد ، الدور الذي يؤديه الأمين العام للأمم المتحدة ، بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية ، في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار التعليقات والملاحظات التي أبديت في اللجنة الخامسة فيما يتعلق بتخطيط البرامج ،

أولاً

دور الهيئات الحكومية الدولية

١ ـ توافق على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن إجراءات التشاور المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة [٧٠] ؛

٢ ـ تحيط علماً بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مدى اشتراك الهيئات المتخصصة في عملية التخطيط والبرمجة [٧١] ؛

٣ ـ تدعو لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة المؤتمرات إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة ، كل في إطار ولايتها ، بهدف مساعدة الهيئات الوظيفية والقطاعية والإقليمية على تأدية دور أكثر فعالية في عملية التخطيط والبرمجة والميزنة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٤ ـ تدعو أيضاً الهيئات الحكومية الدولية الوظيفية والقطاعية والإقليمية إلى النظر ، بشكل يتسم بحسن التوقيت ، في مشروع الخطة المتوسطة الأجل ومقترحات الميزانية البرنامجية الداخلة في نطاق مسؤولياتها ، وذلك كي يتمكن الأمين العام من أخذ توصياتها في الاعتبار لدى إعداده للخطة المتوسطة الأجل المقترحة والميزانية البرنامجية المقترحة ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يوفر المشورة اللازمة للأجهزة والهيئات المذكورة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذا الفرع ، لتمكينها من الاضطلاع بصورة فعّالة بالمهام الموكلة إليها في هذا القرار ؛

---

(٦٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) .

(٦٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣ (A/44/3/Rev.1) .

(٦٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/44/7) والمرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ ألف (A/44/7/Add.1 - 8) .

(٦٧) A/44/272 .

(٦٨) A/44/234 .

(٦٩) A/44/233 .

(٧٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) ، الفقرة ٤٨ .

(٧١) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/44/7) ، الفقرات ٦٩ إلى ٧٢ .

ثانياً

الأولويات

١ ـ توافق على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تحديد الأولويات في المخططات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة [٧٢] ؛

٢ ـ تحيط علماً بالتعليقات ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية [٧٣] ؛

٣ ـ تطلب إلى جميع الكيانات والهيئات ذات الصلة أن تواصل بذل كل الجهود لتحديد وتطبيق الأولويات وفقاً للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم ؛

٤ ـ تطلب إلى لجنة البرنامج والتنسيق أن تستكمل في دورتها الثلاثين النظر في تقرير الأمين العام بشأن جميع جوانب تحديد الأولويات في المخططات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة [٦٧] ، بما في ذلك العلاقة بين الأولويات والموارد الخارجة عن الميزانية وبمراعاة الملاحظات ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية [٧٤] وأن تقدم توصيات بشأن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ؛

ثالثاً

رصد أداء البرامج

١ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين منهجية الرصد والإبلاغ بشأن أداء البرامج حتى يمكن لمعدلات التنفيذ أن تعكس أداء البرامج بشكل أفضل وحتى يمكن إجراء مقارنة أفضل بين التنفيذ الفعلي للناتج النهائي والالتزامات المحددة في سرد البرامج في الميزانية البرنامجية المعتمدة ؛

٢ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يضع منهجية لتنسيق الإبلاغ المتعلق بأداء البرامج وأداء الميزانية ؛

رابعاً

التقييم

١ ـ توافق على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم [٧٥] ؛

٢ ـ ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين المنهجية الخاصة بالتقييم ، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من التحسينات ، وتحث الأمانة العامة على اعتماد نهج يركز على الكيف بدرجة أكبر في تحليلاتها التقييمية حيثما تبرر ذلك الاعتبارات البرنامجية ؛

٣ ـ تؤكد أهمية التقييم الذاتي فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل والمضمون البرنامجي للميزانية البرنامجية ؛

٤ ـ تجدد طلبها إلى الأمين العام ، الوارد في الفقرة ٨ من الفرع الثالث من قرارها ٢١٩/٤٣ ، بأن يقدّم إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المختصة التقريران الخاصان بأداء البرنامج والتقييم ، مع استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق وتوصياتها بشأنها ، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة ، وذلك لضمان إجراءات المتابعة ؛

خامساً

مسائل التنسيق

١ ـ توافق على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التنسيق [٧٦] ؛

٢ ـ تطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تدخل تعديلاً كبيراً على شكل ومضمون تقريرها السنوي الشامل وفقاً لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة ؛

٣ ـ تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق إلى النظر في التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية بمزيد من التفصيل ، وفقاً لولاية كل منهما ؛

٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل لعام ١٩٨٩ إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثلاثين وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ، وإتاحته بعد ذلك للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين مع الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة لهاتين الهيئتين بشأن ذلك التقرير وفقاً للممارسة المعمول بها ؛

٥ ـ تدعو لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية إلى القيام ، في اجتماعهما المشترك في عام ١٩٩٠ ، بإجراء مناقشة وافية لجميع تدابير تحسين فعالية الاجتماعات المشتركة ، بما في ذلك هيكلها ومستوى الاشتراك فيها ؛

سادساً

التنفيذ

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لجميع جوانب الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم ؛

---

(٧٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) ، الفقرات ٢٧١ إلى ٢٧٥ .

(٧٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/44/7) ، الفقرات ٩٢ إلى ٩٧ .

(٧٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٥ .

(٧٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) ، الفقرات ٢٨٦ و ٢٨٨ إلى ٢٩٠ و ٢٩٢ إلى ٢٩٧ و ٢٩٩ إلى ٣٠٧ و ٣١٤ و ٣١٦ إلى ٣٢٠ .

(٧٦) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٢٥ إلى ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٥ إلى ٣٤٠ و ٣٤٤ إلى ٣٥٢ و ٣٥٧ إلى ٣٦١ و ٣٦٤ إلى ٣٦٨ .

سابعاً

الاستنتاجات والتوصيات الأخرى

توافق على الاستنتاجات والتوصيات الأخرى للجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والعشرين [٦٤] التي لم توافق عليها الجمعية العامة في موضع آخر في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٤
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/١٩٥ ـ الأزمة المالية الراهنة والأزمة المالية للأمم المتحدة

ألف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما المادة ١٧ منه ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٤١/٢١٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٤٢/٢١١ و ٤٢/٢١٢ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٤٣/٢١٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يساورها بالغ القلق لكون الأزمة المالية الراهنة تهدد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتهدد استقرارها وعملها ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى أساس مالي للمنظمة يكون وطيداً ومأموناً ومستمراً ، طبقاً للميثاق ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [٧٧] وبالتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية [٧٨] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة بشأن الحالة المالية وخاصة الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ،

١ ـ تؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء قانوناً ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، بتمويل نفقات المنظمة كما تقسمها الجمعية العامة ؛

٢ ـ تحث جميع الدول الأعضاء على دفع جميع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المطلوب وفقاً للمادة ٥ ـ ٤ من النظام المالي للأمم المتحدة ؛

٣ ـ تطلب إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بذل كل جهد لدفع اشتراكاتها غير المسددة ؛

٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة المالية للأمم المتحدة وأن يبقي رئيس الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الإقليمية على علم بها بما يسهل النظر فيها من جانب الدول الأعضاء إذا اقتضت الحالة ذلك ؛

٥ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبلغ جميع الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن الأزمة المالية الراهنة التي تواجه المنظمة وأن يقدم تقريراً عنها في الوقت المناسب وعلى نحو شامل إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٤
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

باء

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٣/٢٢٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة ،

وإذ تلاحظ زيادة أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة في أنشطة صيانة السلم وغيرها من الأنشطة ذات الصلة ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة [٧٩] والآراء التي أبدتها الدول الأعضاء في هذا الشأن في اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة [٨٠] ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تحليل الحالة المالية للأمم المتحدة [٨١] ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة [٧٨] ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن من المتوقع أن يصل العجز القصير الأجل للمنظمة إلى حوالي ٣١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، رغم انخفاضه انخفاضاً ضئيلاً خلال السنة ،

وإذ يساورها القلق إزاء عدم استقرار الحالة المالية لجميع عمليات صيانة السلم ، وإذ تلاحظ أن الدول الأعضاء المساهمة بقوات في عمليات صيانة السلم الماضية والحالية ، بما فيها البلدان النامية المساهمة بقوات ، تواصل تحمل معظم العبء الناجم عن العجز ،

وإذ تلاحظ مع القلق حالات التأخير في سداد الاشتراكات المقررة في عمليات صيانة السلم الماضية والحالية أو سداد جزء منها أو عدم سدادها ،

---

(٧٧) A/44/857 و Corr.1

(٧٨) A/44/873

(٧٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٧ (A/31/37) .

(٨٠) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الخامسة ، الجلسات ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ و ٦٠ ؛ والمرجع نفسه ، اللجنة الخامسة ، كراس الدورة ، التصويب .

(٨١) A/C.5/44/27